التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030

أ.د. سامي عبيد التميمي **أ.م.د. عدنان فرحان الجوارين**
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة البصرة

الملخص:

من أهم الأهداف الاقتصادية لإستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الدول النفطية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي هو التنويع الاقتصادي، وكانت قطر من الدول التي سعت الى تحقيق هذا الهدف ووضعته كأولوية مستقبلية لها في رؤيتها لعام ٢٠٣٠. لذلك سعت هذه الدراسة الى بيان الواقع الاقتصادي لدولة قطر قبل المباشرة بطرح برامج التنويع الاقتصادي، وأهم الأهداف التي تم تحقيقها ضمن هذه الرؤية، وأهم مرتكزات رؤية قطر المستقبلية.

وتوصلت الدراسة الى أن دولة قطر حاولت الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع لمواطنيها، ليس من خلال تحقيق معدلات نمو مستدامة، وإنما على حساب انخفاض معدل الادخار المحلي. كما أن تذبذب معدلات التضخم وعدم استقرارها، سينعكس سلبا على تقدير الحسابات الاقتصادية ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية.

Economic diversification in the light of Qatar National Vision 2030

Prof. Dr. Sami U. Altimimi Assist. Prof. Dr. Adnan F. Aljawareen

College of Administration & Economics
Economics Department
University of Basrah

Abstract:

One of the most important economic development strategy adopted by oil States to ensure economic stability and raising economic growth rates is economic diversification and Qatar were States which sought to achieve this goal, and put it as a priority in its future vision for the year 2030. So this study sought to indicate the economic reality of the State of Qatar before economic diversification programmes, the most important goals that have been achieved in this area and the most important platform for Qatar's future vision in this area. The study found that the State of Qatar tried to maintain a high standard of living for its citizens, not through sustainable growth rates, but at the expense of the low rate of domestic savings, as to wiggle and unstable inflation, will reflect negatively on the estimation of economic accounts and then make investment decisions.

المقدمة:

تمتلك قطر ثروة هائلة من الموارد الهايدروكاربونية بالقياس إلى قلة عدد سكانها، فهي تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من روسيا وإيران، ويقدر بـ (872) تريليون قدم مكعب وبحسب معدلات الاستخراج الحالية ستدوم احتياطيات دولة قطر المؤكدة (156) سنة أخرى.

يقدم تطوير قطاع الهيدروكربونات في دولة قطر نموذجا رائعاً في الاقتصاد النفطي، فالاستثمارات الهائلة التي نفذت فيه ضمن شروط تتم بدرجة عالية من عدم اليقين أثمرت نتائج جيدة.

وشهد الاقتصاد القطري خارج قطاع الهيدروكربونات نموا سريعا غير أن معظم هذا النمو لم يكن ليحدث لولا النفط والغاز، وكان للإنفاق الحكومي الكبير الممول من إيرادات النفط والغاز أثار واسعة على قطاعات الاقتصاد الأخرى. بيد أن القطاعات لم تكن على قدر واحد من الاستفادة من ارتفاع إيرادات قطاع الهيدروكربونات، فقد ظلت الأنشطة في بعض نواحي الاقتصاد صغيرة ومنها على وجه الخصوص النشاط الصناعي الذي لم يستفد من توافر المواد الأولية أو الطاقة الرخيصة وظلت قيمته مهملة من المنظور الكلي. ولا تزال حصة القطاع الخاص في الناتج صغيرة نسبيا ولا يزال تنويع إيرادات الصادرات بطيئا، حيث تتدفق أكثر من (95%) من الإيرادات الكلية من الهيدروكربونات.

وفي هذا الإطار تشير رؤية قطر الوطنية 2030 إلى ثلاثة اتجاهات متوازنة ومترابطة ويعزز بعضها بعضا وهي:

أولا: توسيع قاعدة الإنتاج التي هي شرط أساسي لاستدامة الازدهار الاقتصادي في اقتصاد يشهد ازدياداً في عدد السكان ويهدف إلى زيادة الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

ثانيا: حرص الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الكفاءة.

ثالثا: ستعمل الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص على تنويع الاقتصاد وتشجيع ثقافة الاكتشاف والابتكار.

أهمية البحث:

مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية عادت أهمية تنويع الاقتصاد إلى دائرة الضوء من جديد، وتكمن أهمية البحث في أهمية التنويع الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط من أجل حمايتها من تقلبات أسعار النفط العالمية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تشخيص أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القطري
- التعرف على رؤية قطر الوطنية 2030 في التنويع الاقتصادي
- تسليط الضوء على الجهود والإنجازات المتحققة في مجال التنويع الاقتصادي
- تحديد التحديات التي تواجه قطر في سعيها لتحقيق التنوع الاقتصادي

فرضية البحث:

تواجه حكومة قطر بعض التحديات التي تعيق تحقيق رؤيتها الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ أهمها تراجع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف القوانين التي تحمي حقوق المستثمرين.

مشكلة البحث:

تمتلك حكومة قطر رؤية واضحة المعالم للتنويع الاقتصادي، فضلا عن الإرادة السياسية الصادقة لتحقيق ذلك، إلا أن التساؤل الذي يطرح هنا: ما المخاطر والتحديات التي تحد من نجاح عملية التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث أسلوب التحليل الوصفي لظاهرة التنويع الاقتصادي ولرؤية قطر الوطنية 2030 باعتماد البيانات الصادرة عن مجلس التخطيط القطري والبنك الدولي.

هيكلية البحث:

بالإضافة إلى المقدمة قسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية – فضلا عن الاستنتاجات والاقتراحات – وهي كالآتي: - مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته ومؤشراته في البلدان النفطية

- اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي في قطر للمدة (1990 – 2007)
- رؤية قطر الوطنية 2030

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته ومؤشراته في البلدان النفطية

(١-١) مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعد تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم الأهداف الاقتصادية لإستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الدول النفطية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لذا حدث العديد من النقاشات بين الاقتصاديين حول سياسة التنويع الاقتصادي ومدى أهميتها، وقد قادت هذه النقاشات إلى تعدد تعريفات التنويع الاقتصادي:

يعرف الاقتصادي أتاران (Attaran) التنويع الاقتصادي أنه "توفر عدد كبير ومتنوع من الصناعات في دولة معينة" (١) ، وفيما يخص البلدان المنتجة للنفط كحالة دول مجلس التعاون الخليجي عموما ودولة قطر على وجه الخصوص ، فان التنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيس لإيرادات الميزانية العامة من خلال تنمية قطاع غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، فضلا عن أنه يعني ضمنا تقليص دور القطاع العام وتطوير دور القطاع الخاص ، أو هو " تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، ويحافظ على مستوى دخل عال نسبيا بعد نهاية عصر النفط "[٢] .

ويعرف الاقتصاديان ماليزيا وكي (Malizia and Ke) التنويع بأنه " ليس غياب التخصص ولكنه ينعكس بوجود تخصصات مختلفة وصناعات معقدة وروابط قوية داخل الصناعة [٣]، وفي هذا التعريف يوضح الاقتصاديان أن التنويع يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الاقتصاد بمعنى تنوع الأنشطة والقطاعات والصناعات ووجود روابط قوية بين الصناعات نفسها أي روابط جذب أمامية وخلفية.

ويرى الاقتصادي واجنر (John E. Wagner) أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية [٤].

من خلال ما تقدم يتضح أن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف بشكل أساس لتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة (كالنفط مثلا) كمصدر رئيس لتلك الإيرادات، بمعنى أن التنويع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد، ويوفر الاستقرار الاقتصادي الذي يعد

هدفا أساسيا لأية دولة، ولتحقيق ذلك يجب رفع مساهمة بقية القطاعات (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض مساهمة القطاع الرئيس (النفطي) لكن دون تخفيض الإنتاج النفطي أو الصادرات النفطية.

(٢-١) مبررات التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية:

هناك تحديات كبيرة تواجه الدول المنتجة للنفط في إدارة اقتصاداتها الريعية والمعتمدة على سلعة شبه وحيدة في الصادرات هي النفط لأن أسعار النفط وايراداته شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها فضلاً عن ذلك يتعين على هذه الدول أن تخطط للمستقبل وتضع في اعتبارها أن النفط سلعة ناضبة وبالتالي تخطط لما بعد نضوب النفط ، وعلى الحكومات أن تبذل قصارى جهدها بهدف تحقيق اقتصاد يستطيع الاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي بعد نفاذ النفط من خلال تنويع القطاعات الاقتصادية الأخرى ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تحقيق تراكم أصول مالية كبيرة في أثناء مدة إنتاج النفط لمواصلة السياسة المالية في حقبة ما بعد النفط. ويمكن إيجاز أهم مبررات التنويع الاقتصادي بالآتي [٥]:

١- يوفر حماية ضد الظاهرة الطبيعية التي يطلق عليها بالمرض الهولندي Dutch disease، وتحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الدول النفطية باستغلال ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط مما يؤدى إلى زيادة صادراتها النفطية، ومن ثم فانه يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً بالعملة الأجنبية، ومن ثم يؤثر سلباً على ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالمقابل يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات من المنتجات غير النفطية.

٢- يسهم الاعتماد الكبير على الموارد النفطية في تخفيض الإنتاجية ناهيك عن تخفيض القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية فضلا عن تخفيض قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وتخلق فجوة كبيرة في الإنتاجية سواء أكانت إنتاجية العمل أم إنتاجية رأس المال بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٥ بلغت إنتاجية العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (١.٦) مليون دولار أمريكي لكل عامل في قطاعات النفط والغاز، في حين بلغت هذه الإنتاجية فقط (٩٣٠٠) دولار لكل عامل في قطاع البناء.

٣- إن القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة بسبب اعتماده الرئيس على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال خفيف العمل)، فضلا عن أن نوعية العمالة التي يتطلبها هذا القطاع هي من النوع الذي يتطلب مستويات مهارة عالية نسبيا.

٤- يقلل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة من شأنها أن تحقق استقراراً أكبر في العائدات ومن ثم عملية التخطيط وبالتالي على النمو الاقتصادي والتنمية. وفيما يتعلق بجانب الواردات، فان التنويع الاقتصادي قادر على أن يخلق قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر توازناً.

٥- إن تعديل بنية الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، سيقلل من تأثيرات الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد القومي.

٦- إن النفط والغاز هي من الموارد الناضبة غير القابلة للتجدد، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة استحداث قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج.

٨- إن الاعتماد على الموارد النفطية وحدها لن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بل سيخلق ظروفاً اقتصادية واجتماعية غير ملائمة تؤدي إلى تدهور اقتصاد البلد.

من هنا يتضح أن التنويع الاقتصادي له مبررات عديدة تستدعي القيام به من أجل الحفاظ على استقرارية الإيرادات المتأتية للدولة وتنويع مصادرها بما يسهم في التخطيط الصحيح للمستقبل، ودرء مخاطر الاعتماد على قطاع وحيد في حالة تعرض ذلك القطاع لانخفاض أسعار منتجاته أو تعرضه للنضوب.

(٣-١) مؤشرات التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية:

قاد تعدد تعاريف التنويع الاقتصادي إلى تنوع المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس مدى نجاح أو فشل سياسات التنويع الاقتصادي في دولة ما، وأهم هذه المؤشرات ما يلي [٦]:

١- معدل التغير الهيكلي ودرجته: ويتم قياس ذلك المؤشر من خلال احتساب درجة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن معدلات نمو أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات مع مرور الزمن.

٢- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: ويتم قياس ذلك من خلال قياس تذبذب الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتذبذب أسعار النفط ومدى علاقة ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها بارتفاع أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت درجة الاستقرارية كشف ذلك على حدوث تقدم في التنويع الاقتصادي للبلد.

٣- قياس مساهمة إيرادات النفط والغاز في إجمالي الإيرادات الحكومية، وكلما انخفضت مساهمة تلك الإيرادات مقابل ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية دل ذلك على التنويع الاقتصادي، على أن يكون هذا الانخفاض غير ناجم عن تقليص الكميات المستخرجة من النفط أو المصدر منها.

٤- نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات، وكلما ارتفعت مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات مقابل انخفاض مساهمة الصادرات النفطية كلما دل ذلك على ارتفاع نسبة التنويع الاقتصادي.

٥- التوزيع الهيكلي للعمالة بحسب القطاعات، وكلما توزعت تلك العمالة بين القطاعات المختلفة ولم تتركز في قطاع أو قطاعين دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي.

٦- درجة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يعني ارتفاع درجة مساهمة القطا

٧- ع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نسبة إلى مساهمة القطاع العام.

٨- مقاييس الإنتاجية التي يمكن تطبيقها على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه، ولكن يصعب استخدام هذا المؤشر في الدول العربية النفطية نتيجة القيود التي تخضع لها البيانات.

ثانيا: اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي في قطر

عانى الاقتصاد القطري من العديد من الاختلالات البنيوية قبل اللجوء إلى سياسات التنويع الاقتصادي ومنها اختلال الهيكل الاقتصادي الناجم عن اختلال هيكل الإنتاج ، إلا أن الاختلال في الهيكل الاقتصادي ناجم عن مساهمة قطاعات أو أنشطة محدودة في تكوين الدخل والناتج القومي بنسبة عالية في حين تقل مساهمة القطاعات والأنشطة الأخرى في ذلك ، كما وقد يحصل الاختلال من خلال تركز العاملين في قطاعات أو أنشطة ذات إنتاجية منخفضة في حين يقل عدد العاملين في القطاعات والأنشطة المرتفعة الإنتاجية وهذا ما يسمى باختلال هيكل العمالة. فضلا عن ذلك، يحصل الاختلال الهيكلي من خلال تركز الصادرات الكلية على سلعة أو سلعتين وهذا ما يعرف باختلال هيكل الصادرات.

وسنوجز بعضا من الاختلالات الرئيسة في الاقتصاد القطري في الآتي:

إن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر وحيد للتنمية لا يعكس حقيقة استثمار الموارد وتحديد الاختلالات ،إلا إذا كانت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج متقاربة ومن ثم فان لها القدرة على التحكم بالصدمات الخارجي[*]، التي تطرأ على أحد القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي . وقد امتازت القطاعات الاقتصادية في قطر خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ بالتذبذب في النمو، وقد يعود ذلك إلى

اعتماد الاقتصاد على قطاع الصناعة الاستخراجية، إذ يتسم إنتاجه وإيراداته بالتغير الكبير في الطلب الخارجي، فضلا عن ارتباطه بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية. ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال الجدول (١) الآتي:

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاط الاقتصادي في دولة قطر للمدة (٢٠٠٠-١٩٩٠)

بالأسعار الجارية (مليون ريال قطري)

النشاط	1990	1992	1994	1996	1998	2000
الزراعة وصيد البحر	210	269	283	290	256	241
المناجم والمحاجر	10187	9969	8583	12773	13005	39065
الصناعة التحويلية	3451	3218	2949	2499	2938	3515
الكهرباء والماء	411	317	403	427	611	780
التشييد والبناء	1130	1199	1719	2268	2723	2330
التجارة والمطاعم والفنادق	1480	1842	2008	2544	3162	3750
النقل والاتصالات	683	864	1019	1223	1867	2006
المال والتأمين والعقارات	2553	3180	3058	3423	4505	4703
الخدمات الاجتماعية	251	507	480	546	719	617
الخدمات المالية المحتسبة	-629	-796	-767	-1069	-1363	-1390
الخدمات الحكومية	6651	6735	6541	7371	8108	8181
الخدمات المنزلية	268	312	339	406	462	519
رسوم الاستيراد	146	216	228	275	337	329
المجموع العام	26792	27832	26843	32976	37330	64646

المصدر: مجلس التخطيط، الحسابات القومية في دولة قطر ١٩٨٠-٢٠٠٤، ادارة الاحصاء، دولة قطر، ص١٢-١٣.

يتضح من الجدول ما يأتي:

١- شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال المدة (٢٠٠٠-١٩٩٠) من (٢٦٧٩٢) مليون ريال قطري عام ١٩٩٠ إلى (٦٤٦٤٦) مليون ريال قطري عام ٢٠٠٠ أي أن الناتج المحلي الاجمالي تضاعف مرتين ونصف تقريبا خلال هذه المدة ويعود النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة من المدة الى ارتفاع أسعار النفط لاسيما في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ، إذ ارتفعت الأسعار من (١٢.٣) دولار للبرميل عام ١٩٩٨ الى (٢٧.٦) دولار للبرميل عام ٢٠٠٠ [٧]، الأمر الذي رفع بشكل كبير من مساهمة قطاع المناجم والمحاجر من (٣٨ %) عام ١٩٩٠ الى (٦٠ %) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠.

٢- يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من (١٢.٨%) عام ١٩٩٠ الى (٥.٤%) عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة للاعتماد المتزايد على قطاع المناجم والمحاجر.

٣- لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي نسبة (١ %) خلال ١٩٩٠-٢٠٠٠، وقد يرجع انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة عوامل أساسية وهي تتعلق بالطبيعة الصحراوية لأراضيها، وارتفاع درجات الحرارة وقلة المياه العذبة، فضلا عن التوسع العمراني وآثار التلوث النفطي والصناعي على البيئة.

نتيجة لهذه الاختلالات وغيرها ارتأت الحكومة القطرية وضع رؤية بعيدة المدى من أجل تقليل الاعتماد على النفط والغاز وزيادة مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: رؤية قطر الوطنية 2030

(١-٣) الأهداف الاستراتيجية لرؤية قطر الوطنية 2030

تهدف الرؤية الوطنية التي تم اطلاقها في أكتوبر من عام 2008 إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم

لشعبها جيلا بعد جيل. كما تحدد رؤية قطر الوطنية ثلاثة أهداف مترابطة للاقتصاد الوطني هي [٨]:

- استدامة الازدهار الاقتصادي
- زيادة قدرات الابتكار وريادة الأعمال
- تحقيق المواءمة بين النتائج الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والمالي

وتعرف الرؤية الاستدامة أنها تلبية احتياجات الجيل الحالي من دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ولكي تصبح الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد القطري لابد من إحراز تقدم في ثلاثة اتجاهات[٩]:

- توسيع نطاق القاعدة الإنتاجية
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي
- بناء اقتصاد متنوع

(٢-٢) ركائز رؤية قطر الوطنية 2030

يوضح (الشكل – ١) إن رؤية قطر الوطنية 2030 تستند على أربعة ركائز مترابطة ومتداخلة يمكن إيجازها بالآتي [١٠]:

الركيزة الأولى: التنمية البشرية

تطوير وتنمية سكان قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر، وذلك من خلال سكان متعلمين، سكان أصحاء بدنيا ونفسيا، قوة عمل كفوءة وملتزمة بأخلاقيات العمل وتؤكد الرؤية أن استمرارية التنمية لا يمكن أن تعتمد على مصادر ناضبة لذلك تعتبر رأس المال البشري هو العمود الفقري لأي اقتصاد معرفي.

شكل (١) التنويع الاقتصادي وفقا لرؤية قطر الوطنية 2030

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، الدوحة، ٢٠١١.

الركيزة الثانية: التنمية الاجتماعية

تطوير مجتمع عادل وآمن مستند إلى الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى وأداء دور مهم في الشراكة العالمية من أجل التنمية

الركيزة الثالثة: التنمية الاقتصادية

تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع. وذلك من خلال القنوات الآتية [١١]:

(١) الإدارة الاقتصادية السليمة:

يمكن تلخيص مهام الإدارة الاقتصادية السليمة بالآتي:

- معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة.
- استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفوء مأمون المخاطر.
- مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية.
- بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير
- التنسيق مع دول مجلس التعاون والتعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.

(٢) الاستغلال الأمثل للنفط والغاز:

يمكن إيجاز رؤية قطر 2030 فيما يخص استغلال ثروتها الهايدروكاربونية بالآتي:

- الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.
- إدارة قطاع نفط وغاز محفز ومحرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة ومشارك في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الاقتصادية.
- بذل جهود مكثفة لتطوير صناعة الغاز وجعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر وللعالم.

- الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من النفط والغاز على أسس طويلة الأمد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والتنمية المستدامة.

إن موارد قطر الهايدروكاربونية الوفيرة يمكن استثمارها لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة، ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتحقيق ما يلي:

- الاستثمار في بنية تحتية بجودة عالية
- بناء آليات فعالة لتقديم الخدمات العامة
- تكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية
- دعم القدرات المتعلقة بريادة الأعمال والابتكار وتطويرها

إن تحقيق هذه المنجزات يمكن أن يقدم منطلقا أوسع لتنويع الاقتصاد وتحويل قطر إلى مركز إقليمي للمعرفة وللنشاطات الصناعية والخدمات عالية القيمة. غير انه يجب عدم التقليل من شأن التحديات التي تواجه ذلك وأهمها:

التحدي الأول: يتمثل بقيام القطاع الخاص في تأدية دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وتقتضي الرؤية المستقبلية تدريب ودعم رواد الأعمال كشرط أساسي مسبق لتمكين القطاع الخاص من القيام بالدور المطلوب منه على توفير الدعم المالي وغير المالي، التي ستحتضن وتنمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التحدي الثاني: يتمثل باختيار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية. فعندما يصبح التضخم متأصلا في الاقتصاد، أو عند تنفيذ عمليات تطوير سريعة، أو عندما تصبح الخدمات العامة غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة، ستزيد المخاطر على استدامة الازدهار وستكون هناك حاجة إلى إدارة اقتصادية ماهرة وبعيدة النظر وإلى مؤسسات فاعلة ونشيطة للتقليل من آثار هذه المخاطر.

(٣) التنويع الاقتصادي المناسب

تهدف رؤية قطر الوطنية إلى بناء اقتصاد مفتوح يتناقص اعتماده على النشاطات الهايدروكاربونية وتتزايد فيه أهمية ودور القطاع الخاص ويحافظ على تنافسيته من خلال المراحل الآتية[١٢]:

المرحلة الأولى: التوسع في الصناعات والخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهايدروكاربونية.

المرحلة الثانية: بلورة وتطوير أنشطة اقتصادية تتخصص بها قطر ببناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الأنشطة.

المرحلة الثالثة: اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار والتميز في ريادة الأعمال.

ويستنتج من ذلك، إن رؤية قطر نظرت للتنويع الاقتصادي نظرة شاملة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية التي ترتكز بدورها على ثلاثة عناصر أساسية متداخلة ومترابطة هي الإدارة الاقتصادية الرشيدة والاستغلال الأمثل للموارد والتنويع الاقتصادي، فالأخير يرتبط بالإدارة الاقتصادية من خلال تحقيق معدلات نمو مستمرة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي ومناخ استثماري محفز وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء. ومن جهة أخرى يرتبط التنويع الاقتصادي بالاستغلال الأمثل للموارد من خلال تحقيق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج للنفط والغاز من جهة وتحقيق التطور في الصناعات الهايدروكاربونية وغير الهايدروكاربونية من جهة أخرى. والنتيجة هو بناء اقتصاد متنوع (تتناقص فيه الأهمية النسبية للصناعات الهايدروكاربونية) وتنافسي (تتزايد فيه أهمية القطاع الخاص) قائم على المعرفة (منتجات كثيفة رأس المال والبحث والتطوير محفزة للإبداع والابتكار في ريادة الأعمال) .

الركيزة الرابعة: التنمية البيئية:

إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، بعبارة أخرى الموازنة بين الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة.

رابعا: الانجازات المتحققة في إطار التنمية والتنويع الاقتصادي

نحاول من خلال هذه الفقرة من البحث تقويم الانجازات المتحققة للمدة (2008 – 2015) في طريق التنمية والتنويع الاقتصادي وفقا لرؤية قطر الوطنية 2030، وذلك باعتماد قاعدة بيانات البنك الدولي وباستخدام مجموعة من المؤشرات ذات الصلة.

(٤-١) الانجازات في إطار الإدارة الاقتصادية السليمة

(٤-١-١) النمو الاقتصادي المستدام

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال الإدارة الاقتصادية السليمة إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (٢) إن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 (بمثابة سنة الأساس) التي انطلقت منها رؤية قطر الوطنية كان (115.27) مليار دولار واستمر بالزيادة إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له (210.11) مليار دولار في عام 2014 ، ثم انخفض إلى (166.91) مليار دولار في عام 2015 نتيجة لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير في هذه السنة. أما معدل النمو فقد كان (17.70%) عام 2008 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له (19.60%) عام 2010، وعلى الرغم من انخفاضه في السنوات 2009 و 2011 إلا أنه يعد من المعدلات المرتفعة ، ثم انخفض في السنوات اللاحقة إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له (3.58%) في عام 2015 .وربما يعود السبب في ذلك الانحدار إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية .

جدول (٢)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات نموه، ونصيب الفرد منه (2008 – 2015)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)*	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2008	115.27	-	116000
2009	97.80	-15.15	115000
2010	125.12	27.93	125000
2011	169.81	35.71	134000
2012	190.29	12.06	135000
2013	201.88	6.09	138000
2014	210.11	4.07	141000
2015	166.91	-20.56	144000

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org ، (*) من حساب الباحثين

وعلى الرغم من انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2012 – 2015) فان نصيب الفرد من الناتج المحلي قد ارتفع من (135000) دولار عام 2012إلى (144000) دولار عام 2015.

ويمكن تفسير المفارقة بين انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال متابعة مؤشر الادخار المحلي، إذ انخفض الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (60.70%) عام 2012إلى (47.10%) عام 2015[١٣]. وهذا يعني إن حكومة قطر حاولت الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للمواطنين ليس بواسطة معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وإنما على حساب انخفاض الادخار المحلي.

(٢-١-٤) الاستقرار المالي والاقتصادي

المهمة الثانية للإدارة الاقتصادية السليمة هو تحقيق استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفوء خال من المخاطر. ولذلك سنركز على مؤشرين أساسيين في هذا الصدد هما معدلات التضخم، والعجز أو الفائض في الميزانية العامة للدولة.

يلاحظ من الجدول (٣) أن معدلات التضخم وعلى الرغم من وصولها إلى معدلات سالبة في عامي 2014 – 2015، فهي غير مستقرة خلال مدة الدراسة، فقد كان معدل التضخم (22.90) في عام 2008، ثم أصبح بالسالب (24.20-) في عام 2009، ثم ارتفع بشكل كبير إلى (19.70) في عام 2011، ثم انخفض بشكل حاد إلى (0.11-)، (23.30-) في عامي 2014 و2015 على الترتيب. وهذا يجعل من الصعوبة على رجال الأعمال والمستثمرين إجراء الحسابات الاقتصادية ومن ثم اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار..

أما موقف الميزانية فهو سليم، إذ تمتعت بفائض خلال المدة (2008 -2014)، وارتفع الفائض من (11.48) مليار دولار إلى (25.80) مليار دولار في نهاية الفترة. ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار النفط خلال المدة المذكورة.

جدول (٣)

الاستقرار المالي والاقتصادي في قطر (2008 – 2015)

السنوات	معدلات التضخم	الفائض (العجز) في الميزانية
2008	22.90	11.48
2009	-24.20	14.99
2010	6.98	7.60
2011	19.70	14.85
2012	6.85	26.18
2013	1.45	28.93
2014	-0.11	25.80
2015	-23.30	غ.م

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٦، ابو ظبي، ٢٠١٢ – ٢٠١٦.

(٣-١-٤) بيئة أداء الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية

يصدر البنك الدولي تقرير بيئة أداء الأعمال منذ عام 2003 ، ويبرز التقرير دور الحكومات والإجراءات العامة والتشريعات التي انتهجتها من أجل تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية

وتسهيل الأعمال المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة ، كما يصنف التقرير اقتصادات العالم في (10) مجالات رئيسة هي: بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار والتجارة عبر الحدود [١٤]. ويشير تقرير بيئة الأعمال لعام 2016، إلى أن دولة قطر احتلت المركز الثالث عربيا - بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، واحتلت المركز (68) عالميا مقارنة بالمركز (65) في العام 2015 وكما موضح في الجدول الآتي: **جدول (٤)**

ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2016

الدول	الترتيب		
	عربيا	عالميا 2015	عالميا 2016
الإمارات	1	32	31
البحرين	2	61	65
قطر	3	65	68
سلطنة عمان	4	77	70
تونس	5	75	74
المغرب	6	80	75
السعودية	7	84	82
الكويت	8	100	101
الأردن	9	107	113
لبنان	10	121	123
فلسطين	11	127	129
مصر	12	126	131
السودان	13	158	159
العراق	14	160	161
الجزائر	15	161	163
موريتانيا	16	176	168
اليمن	17	165	170
جيبوتي	18	169	171
سوريا	19	173	175
ليبيا	20	188	188

Source: World Bank Group, Doing Business 2016, p5.

في حين يوضح الشكل (٢) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر خلال المدة (2008- 2015). إذ يلاحظ ارتفاع الاستثمار الأجنبي من (3.78) مليار دولار في عام 2008إلى (8.13) مليار دولار في عام 2010 ثم انخفض إلى النصف تقريبا في عام 2011 ليبلغ (4.67) مليار دولار، ثم انخفض بشكل واضح في السنوات اللاحقة ليصل إلى (1.07) مليار دولار في عام 2015.

شكل (٢)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر (2008 – 2015)

(مليار دولار)

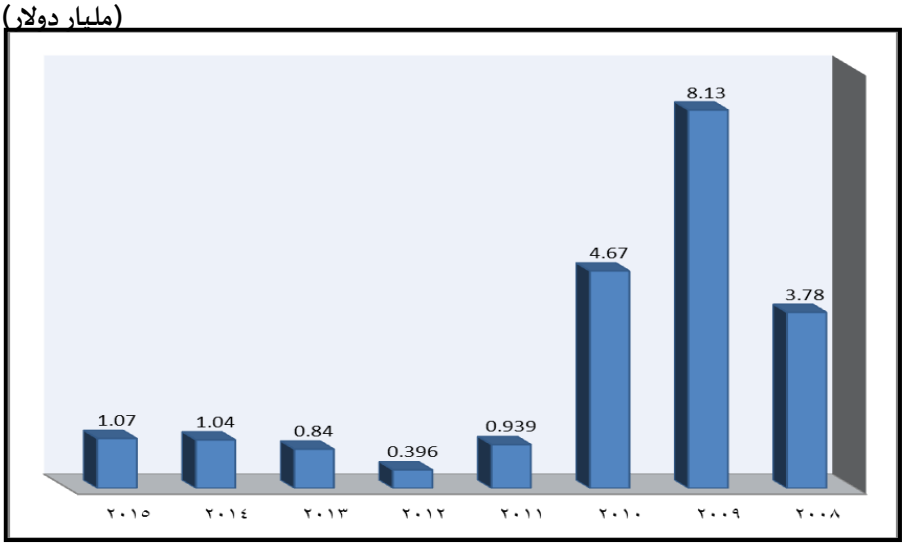

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

(٤-٢) الإنجازات المتحققة في إطار الاستغلال الأمثل للموارد

يمكن متابعة الانجازات في إطار الاستغلال الأمثل للموارد من خلال المؤشرات الآتية:

(٤-٢-١) الاستثمار في البنية التحتية

إن استثمارات قطر المخططة في البنية التحتية تشكل جزءا أساسيا من إستراتيجية أوسع نطاقا لضمان استمرار توسيع قاعدتها الإنتاجية وجذب مزيد من استثمارات القطاع الخاص.

يلخص الجدول (٥) التطورات في بعض مؤشرات البنية التحتية في قطر للمدة (2008 -2014)، إذ يلاحظ ارتفاع عدد رحلات النقل الجوي من (68800) رحلة في عام 2008إلى (152000) رحلة في عام 2014.

في حين كانت هناك زيادة مقبولة في حركة موانئ الحاويات، فارتفعت من (400) ألف إلى (446) ألف للمدة نفسها. وفيما يخص متوسط استهلاك الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية، فقد ارتفع من (14500) كيلو وات / ساعة إلى (15500) كيلو وات / ساعة .

أما نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة فقد انخفض من (47.50) متر مكعب إلى (25.80) متر مكعب. وسجل الاشتراك في خدمات الهاتف المحمول ارتفاعا من (105) عام 2008 إلى (146) عام 2014. وكذلك الحال فيما يخص مستخدمو الأنترنت، فقد سجل ارتفاعا من (44.30) عام 2008إلى (91.50) عام 2014.

جدول (٥)

بعض مؤشرات البنية التحتية في قطر (2008 – 2014)

السنوات	النقل الجوي	النقل البحري	متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو وات / ساعة)	نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية المتجددة (متر مكعب)	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص)	مستخدمو الانترنت (لكل ١٠٠ شخص)
2008	68800	400000	14500	47.50	105	44.30
2009	77200	410000	14200	-	125	53.10
2010	90800	346000	14900	-	125	69.00
2011	11000	366000	15100	-	120	69.00
2012	128000	399000	16200	27.80	127	69.30
2013	140000	424000	15500	-	153	85.30
2014	152000	446000	-	25.80	146	91.50

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

(٢-٢-٤) تكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية

يلاحظ من الجدول (٦) ارتفاع أعداد القوى العاملة في قطر، من مليون عامل عام 2008 إلى (1.59) مليون عامل في عام 2014، وبزيادة قدرها (590) ألف عامل خلال المدة (2008 -2014)، ومن أجل بناء قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية فقد ارتفع الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (1.87) عام 2008إلى (2.19) عام 2014، وعلى الرغم من تراجع معدل الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (4.23) عام 2008إلى (3.53) عام 2014، إلا انه لا زال في ضمن المعدلات العالية في العالم.

جدول (٦)

مؤشرات تكوين القوى العاملة في قطر (2008 -2014)

السنوات	إجمالي القوى العاملة	الإنفاق على الصحة(%)	الإنفاق على التعليم(%)
2008	1,000,000	1.87	4.23
2009	1,170,000	2.63	3.41
2010	1,320,000	2.09	4.54
2011	1,420,000	1.93	4.01
2012	1,500,000	2.16	3.47
2013	1,550,000	2.15	4.01
2014	1,590.000	2.19	3.53

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

يقدم تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقويماً لقدرة الدول على توفير مستويات عالية من الرفاه لمواطنيها الذي يعتمد بدوره على إنتاجية الدول باستخدام مواردها المتاحة ، كما يشير التقرير إلى انه مع تطوير اقتصاديات الدول فان أجور العمالة تميل إلى الزيادة ومن أجل تحسين إنتاجية العمل لابد من الحفاظ على مستوى الدخل الأمثل لكي تكون الدول قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، لذلك فالتقرير يميز بين الدول بناءً على ثلاثة أسس وهي العامل والكفاءة والابتكار ، حيث تكون التنافسية مدفوعة بشكل متزايد من قبل التعليم العالي والتدريب المستمر للعمالة وتطوير قدراتها لتكون عمالة ماهرة إضافة الى تسخير التكنولوجيا التي تسهم بدرجة كبيرة في تحسين جودة المنتج[١٦].

وقد أشار تقرير التنافسية العالمي2015 - 2016، إلى أن دولة قطر احتلت الترتيب الأول عربيا ، واحتلت المركز (14) عالميا . وكما موضح في الشكل الآتي:

شكل (٣)

ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية 2015- 2016

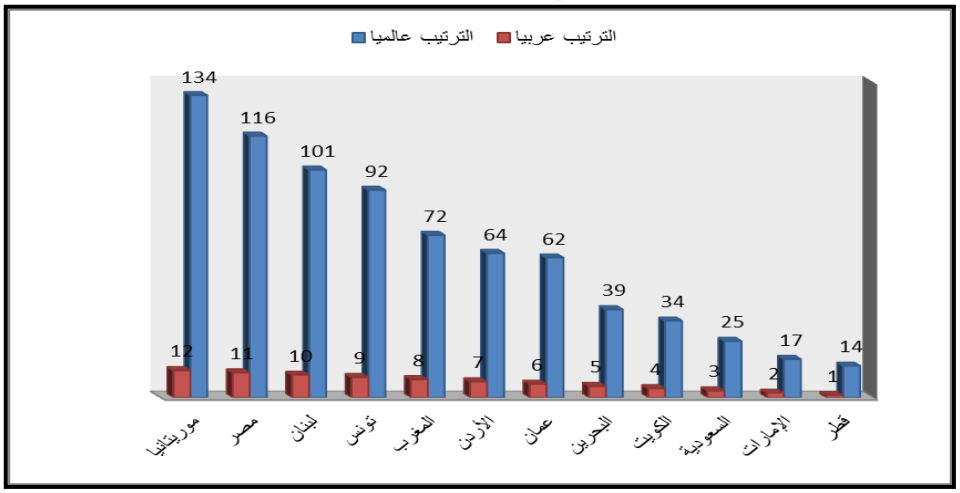

Source: World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2015-2016 . p7 .

(٤-٣) الإنجازات المتحققة في إطار التنويع الاقتصادي

يمثل التنويع الاقتصادي الهدف الأول والأخير لرؤية قطر الوطنية 2030، ولغرض الوقوف على التقدم الذي أحرزته دولة قطر في هذا المجال سنركز على محورين أساسين هما: دعم القطاع الخاص وتطويره، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

(٤-٣-١) دعم وتطوير القطاع الخاص

حددت رؤية قطر الوطنية 2030الأهداف الإستراتيجية الرئيسة بما في ذلك، إنشاء اقتصاد متنوع يشارك فيه القطاع الخاص، وتؤدي فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص دوراً محورياً في ريادة الابتكار وتنظيم المشاريع في دولة قطر. ولمعرفة مدى الاهتمام في دعم القطاع الخاص وتطويره سنتناول المؤشرات الآتية:

(٤-٣-١-١) إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيلها

تمثل إجراءات التأسيس الإجراءات اللازمة لتأسيس مؤسسة أعمال بما في ذلك التفاعلات المطلوبة لاستخراج التراخيص اللازمة واستيفاء جميع البيانات والإثباتات والإشعارات المطلوبة لبدء التشغيل،

وتتعلق البيانات بمؤسسات أعمال تتسم بخصائص محددة من حيث الملكية والحجم ونوع الإنتاج. وقد بلغت إجراءات بدء أنشطة الإعمال في قطر (8) إجراءات في عام2015 ، مقارنة بإجراء واحد في نيوزلندا ، وإجراءين في كل من هونغ كونغ وكندا ، وثلاثة إجراءات في كل من سنغافورة وماليزيا والسويد[١٦].

(٢-١-٣-٤) الوقت اللازم لبدء نشاط الأعمال

يشير الوقت اللازم لإنشاء مؤسسة أعمال إلى عدد الأيام اللازمة لاتمام الإجراءات القانونية لتشغيل شركة ما. وقد تراوح الوقت اللازم لبدء أنشطة الأعمال في قطر بين(7)أيام كحد أدنى،و(9.50)يوم كحد أعلى.

(٣-١-٣-٤) قوة مؤشر الحقوق القانونية

يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها القوانين الضمانات العينية والإفلاس وحقوق المقرضين والمقترضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الاقتراض. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (الصفر) و (12) درجة، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن هذه القوانين مصممة تصميما أفضل لتوسيع نطاق القدرة للحصول على الائتمان. ويلاحظ من (الجدول 7) ضعف مؤشر قوة الحقوق القانونية في قطر، إذ بلغت قيمة المؤشر (1) للسنوات (2013 – 2015).

جدول (٧)

مؤشرات دعم وتطوير القطاع الخاص في قطر (2008 -2015)

السنوات	اجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله (عدد)	الوقت اللازم لبدء نشاط الأعمال (أيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية	مؤشر الإفصاح لدى الشركات	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الإعمال	مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة (عدد)
2008	7	7	-	5	-	2160
2009	7	7	-	5	-	1850
2010	9	9.50	-	5	-	2250
2011	8	8.50	-	5	-	3370
2012	8	8.50	-	5	-	3050
2013	8	8.50	1	5	-	-
2014	8	8.50	1	5	65	-
2015	8	8.50	1	5	68	-

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

(٤-١-٣-٤) مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات

يقيس مؤشر الإفصاح مدى حماية المستثمرين عن طريق الإفصاح عن الملكية والحقوق المالية، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (صفر) و (10) درجات. مع ملاحظة أن الدرجات الأعلى تشير إلى مستوى أعلى من الإفصاح. ويلاحظ أن قوة الحقوق القانونية في قطر بلغت (5) درجات . لذا لابد لحكومة قطر من بذل المزيد من الإجراءات لرفع قيمة هذا المؤشر لحماية المستثمرين وبالتالي جذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

(٤-١-٣-٥) مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من (1) إلى (189)، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد، يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) إن البنية الإجرائية ملائمة وأكثر تشجيعا لممارسة النشاط التجاري. ويلاحظ من (الجدول ٨) أن البنية الإجرائية في قطر ما زالت بحاجة للتطوير، إذ بلغت قيمة المؤشر (68) عام 2015 مقارنة بـ (65) عام 2014.

(٤-١-٣-٦) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من GDP)

الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يشير إلى الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص كالقروض ومشتريات الأوراق المالية غير أسهم رأس المال والاعتمادات التجارية والحسابات المقبوضة الأخرى التي تشكل أساسا المطالبة بالسداد وتتضمن هذه المطالبات بالنسبة لبعض البلدان الائتمان الموجه للمؤسسات العامة. ويلاحظ أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر قد ارتفع من (40.80) عام 2008إلى (68.60) عام 2015. لكن ما يثير القلق أن أبحاث البنك الدولي، قد أظهرت أن الإقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يمثل سوى (0.5) من أجمالي القروض المقدمة في قطر، مما يجعل من المستحيل تقريبا على القطاع الخاص إن ينمو ويزدهر. حيث بلغت هذه النسبة في غير دول الشرق الأوسط (13 %) ، ولعل هذا المستوى المنخفض جدا من الإقراض المصرفي يوحي بأن هناك حاجة لإجراء تغيرات كبيرة في البنية التحتية المالية في قطر ومن الأمثلة على هذه التغيرات التدخل المباشر لدعم سياسة الإقراض وتحسين الشفافية وزيادة المنافسة بين المصارف وتحسين نظام الضمانات ومثل هذه التغيرات من شأنها منح الأفراد والشركات إمكانية الحصول على الدعم المالي الذي يمكن أن يساعد في تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع تجارية قابلة للاستمرار[١٧].

وفي عام 2008 أنشأ جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسة رئيسة داخل وزارة الأعمال والتجارة تم أنشاؤها بهدف تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإكسابها القدرة على المنافسة والإنتاجية من خلال ثلاثة برامج رئيسة هي [١٨]:

- تقديم الحوافز المالية والدعم بما في ذلك التدريب ودعم التطوير لأصحاب المشاريع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرجوة في كيفية ممارسة الأعمال التجارية.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المنتجات المالية مثل التمويل والمنح وضمان القروض.
- تقديم خدمات الدعم المنخفضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير الشبكات والاتحادات الصناعية وتبني مشاريع جديدة لمساعدتها في البدء. وقد خصص الجهاز (549) مليون دولار للمساعدة في تهيئة بيئة من أصحاب المشاريع الذين يتسمون بالتنوع والحيوية من اجل نمو مستقبلي واسع النطاق ومستدام.

جدول (٨)

الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية في قطر (2015-2008)

السنوات	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من GDP)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية
2008	40.80	-
2009	51.70	-
2010	44.70	-
2011	39.30	-
2012	36.50	-
2013	39.40	5
2014	45.20	5
2015	68.60	5

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

ورغم ما حققه القطاع الخاص من تطورات منذ سنوات والتنامي المستمر لإسهامه في التنمية، لكنه يظل نمواً أقل من الطموح، وما زال أمامه فرص متميزة للمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية"

(٢-٣-٤) التحول نحو اقتصاد المعرفة

يعد النهوض بالاقتصاد القائم على المعرفة سمة أساسية من سمات الدول المتقدمة والنامية على حدَ سواء، ومع تزايد الاستثمار في الأصول غير المادية مثل البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بات الابتكار أكثر أهمية كمحرك للنمو من أي وقت مضى [١٩].

تتمتع قطر بقاعدة قوية وطموحات واسعة لتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي، لذا فهي في وضع جيد للتحرك نحو اقتصاد قائم على المعرفة. وتعد واحة العلوم والتكنولوجيا أحد التطورات التعليمية والتقنية الجديدة في دولة قطر ، وعلى غرار مجمع العلوم في سنغافورة فان واحة العلوم والتكنولوجيا هي مركز يهدف إلى جذب المزيد من رجال الأعمال من المجتمع الدولي لتطوير وتسويق تكنولوجياتهم في قطر ، إذ إنها تعزز التعاون بين الجامعات والشركات من خلال توفير الدعم التكنولوجي والتجاري للشركات الصغيرة فضلا عن الشركات الكبيرة مثل شركة أكسون موبيل وميكروسوفت وشل ، كما توفر واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر الدعم المالي لابتكارات التكنولوجيا الجديدة من خلال برنامج مثل " صندوق إثبات المفهوم" فهذا البرنامج يمنح الدعم لأصحاب المشاريع والوصول إلى الشبكات وجمعيات رجال الأعمال لإقامة التكنولوجيات الجديدة [٢٠].

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (٩) أن الإنفاق على البحث والتطوير في قطر بلغ (0.47%) كنسبة من ناتجها المحلي لعام 2012 ، في حين بلغ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (3.34%) في اليابان ، و (4.03%) في كوريا الجنوبية للسنة نفسها [٢١].

أما الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير في قطر فبلغ (196 لكل مليون شخص) عام ٢٠١٢ في حين بلغ العدد (672) في اليابان ، و (636) في كوريا في العام نفسه [٢٢].

وفيما يخص طلبات تسجيل براءات الاختراع لغير المقيمين فقد ارتفعت من (58) طلبا عام 2012إلى (477) طلب عام 2014، إما بالنسبة للمقيمين فقد تراوحت طلبات التسجيل بين (3 -9) طلبات خلال المدة نفسها. وفيما يتعلق بطلبات تسجيل العلامات التجارية لغير المقيمين فقد انخفضت من (6390) طلبا عام 2011إلى (6200) طلب عام 2014. إما بالنسبة للمقيمين فقد ارتفعت الطلبات من (58) عام 2008إلى (447) عام 2014. ويلاحظ من ذلك إن النسبة الأكبر لطلبات تسجيل براءات الاقتراع أو طلبات تسجيل العلامات التجارية ترجع لغير المقيمين، مما يقتضي على حكومة قطر تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع مواطنيها على الاختراع والابتكار.

جدول (٩)

مؤشرات البحث والتطوير والعلوم والتكنولوجيا في قطر

السنوات	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP	الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	طلبات تسجيل براءات الاقتراع		طلبات تسجيل العلامات التجارية	
			المقيمين	غير المقيمين	المقيمين	غير المقيمين
2011	-	-	-	-	656	3690
2012	0.47	196	3	58	485	6290
2013	-	-	9	323	797	7180
2014	-	-	5	477	1410	6200

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

ويوضح الجدول (10) صادرات التكنولوجيا المتقدمة في قطر، وهي منتجات ذات كثافة عالية من البحث والتطوير، وعلى الرغم من ارتفاعها من (9070) ألف دولار عام 2008إلى (27900) ألف دولار عام 2013 فهي لا تزال تشكل نسبة ضئيلة أو تكاد لا تذكر من إجمالي الصادرات في قطر وهذا ما يترجم ضعف المؤشرات سابقة الذكر مما يقتضي بذل مزيد من الجهود لتطوير مثل هذه الصناعات.

جدول (10)

صادرات التكنولوجيا المتقدمة في قطر (بالأسعار الجارية)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	9070	861000	11000	113000	399000	27900

المصدر:- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

الاستنتاجات:

إن النتائج التي توصلت اليها الدراسة لا تقلل من أهمية رؤية قطر الوطنية 2030 فهي ما زالت في الثلث الأول من المسار، كما أنها تقدم نموذجاً رائعاً للتنويع الاقتصادي من خلال المزج بين ثلاثة عناصر أساسية هي: التوسع في القاعدة المادية (النفط والغاز) ، وتطوير القاعدة غير المادية (رأس المال البشري) ، والتحول نحو اقتصاد المعرفة بالارتكاز على قدرات ومهارات القطاع الخاص، ويمكننا إجمال ما توصلت إليه الدراسة بالآتي:

١- حاولت دولة قطر الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع لمواطنيها، ليس من خلال تحقيق معدلات نمو مستدامة، وإنما على حساب انخفاض معدل الادخار المحلي.

٢- تذبذب وعدم استقرار معدلات التضخم، مما ينعكس سلبا على تقدير الحسابات الاقتصادية ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٣- على الرغم من احتلال دولة قطر الترتيب الثالث عربيا في مؤشر بيئة الأعمال، فإنها تراجعت إلى المركز (68) عام 2016 مقارنة بالمركز (65) في عام 2015.

٤- تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر خلال المدة (2008 -2015)، كما أن اغلب الاستثمارات الأجنبية هي من الدول العربية، إذ تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في قطر، وتأتي دولة الكويت بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- احتلت قطر الترتيب الأول عربيا في مؤشر التنافسية العالمية عام 2016 والترتيب

٦- (14) عالميا، مما يدل على نجاح دولة قطر في تكوين قوة عمل ماهرة وكفوءة وذات إنتاجية عالية.

٧- تعقد وتعدد إجراءات بدء أنشطة الإعمال وتسجيلها في قطر، مقارنة مع دول العالم الأخرى، وكذلك الوقت اللازم لبدء نشاط الإعمال.

٨- ضعف القوانين التي تحمي بها دولة قطر حقوق المستثمرين وهذا ما يعكسه مؤشر قوة الحقوق القانونية، وكذلك ضعف حماية المستثمرين عن طريق الإفصاح كما يعكسه مؤشر الإفصاح لدى الشركات.

٩- أن البنية الإجرائية في قطر لازالت ضعيفة وبحاجة إلى تطوير وهذا ما يعكسه مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

١٠-زيادة عدد الشركات الجدية المسجلة في قطر بحدود (890) شركة خلال المدة (2008 -2012).

الاقتراحات:

تتمتع الخطط والاستراتيجيات طويلة الأجل ومنها رؤية قطر الوطنية 2030 بمرونة عالية لتصحيح الانحرافات التي تحدث خلال مسار الخطة. ومن اجل الوصول إلى الأهداف النهائية للرؤية نقترح ما يأتي:

١- ضبط معدلات التضخم عن طريق المزج بين سياسة نقدية أكثر تقييدية والسياسة المالية التوسعية الرامية لتحقيق النمو الاقتصادي.

٢-زيادة دعم القطاع القطاع الخاص وتطويره من خلال:

- تقليص إجراءات بدء أنشطة الأعمال وكذلك الوقت اللازم لبدء نشاط الأعمال.
- مضاعفة القوانين التي تحمي حقوق المستثمرين.
- زيادة الشفافية والإفصاح لدى الشركات.
- إنشاء مكاتب ومراكز للمعلومات الائتمانية.
- زيادة الائتمان المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صناديق الأسهم لتوفير رأس المال المغامر والتمويل الأولي للشركات المحلية.

٣- تعزيز التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال:

- خلق نظام ايكولوجي لتعزيز البحوث ودعم تمويل المجازفة والمشاريع التجارية.
- تحفيز الطلب على تحويل البحوث إلى أنشطة تجارية قادرة على الاستمرار.
- منح جوائز للمشاريع التجارية والابتكارات.
- التشابك بين الجامعات وواحة العلوم والتكنولوجيا وجهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. الجامعات تنتج البحوث والابتكارات، وتحول إلى مشاريع تجارية في واحة العلوم والتكنولوجيا، وتمول من قبل جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش:

* ويقصد بها التغيرات التي قد تحصل في انتاج السلع المصدرة والمستوردة وأسعارها على القطاعات الاقتصادية.

([1]) Attaran, M., Industrial Diversity and Economic Performance in US Areas",Annuals of Regional Science, xx (1987), p.44-45.

([2]) الاسكوا ، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، ص ٤.

([3]) Malizia, E.E. & S. Ke., The influence of economic diversity on unemployment and stability, Journal of Regional Science, 33(2), 1993,p. 221-235.

(4) John E. Wagner, Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion, The Journal of Regional Analysis &Policy,30(2), 2000, p.2.

([5]) للمزيد من التفاصيل انظر:

أ- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥ -٢٠٠٧)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٦، ص٢٤

ب- خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، العراق، جامعة البصرة، ٢٠٠٩،ص١٠-١١

([6]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

([7]) صندوق النقد العربي، العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (السنوات ١٩٩٩، ٢٠٠١)، أبو ظبي، صفحات مختلفة.

([8]) الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2011–2016 ، الطبعة الأولى ، الدوحة ، ٢٠١١، ص٧-١١.

([9])الأمانة العامة للتخطيط التنموي،إستراتيجية التنمية الوطنية٢٠١١ – ٢٠١٦،مصدر سابق،ص٨

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ، مصدر سابق، ص١٢.

(١٢) الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، رؤية قطر الوطنية 2030 ، مصدر سابق .

(٣) قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

(4) صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ظبي، ٢٠١٦، ص١٠.

(5) صندوق النقد العربي ، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية ، يناير ٢٠١٦ ، ص٨-٩ .

(6) قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.woldbank.org

(٧) زميلة بنجلا والا ، تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر ، مركز بروكنجز ، الدوحة ، ٢٠١١،ص٢

(8) المصدر نفسه ، ص٢ .

(9) كريس فوسوليونيكيزوميرديجك ، الابتكار في مجال الخدمات التجريبية ، ورقة ابحاث متنوعة رقم (٩) ، وزارة التجارة والصناعة ، ٢٠٠٧ .

(20) زميلة بنجلا والا ، مصدر سابق ، ص٢ .

(٢١) قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

(٢٢) المصدر نفسه.

المصادر

أولا: المصادر العربية:

١- الأمانة العامة للتخطيط التنموي، إستراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016، الطبعة الأولى، الدوحة، ٢٠١١.

٢- الأمانة العامة للتخطيط التنموي، رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، الدوحة، ٢٠٠٨.

٤- خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، العراق، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

٥- زميلة بنجلا والا ، تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر ، مركز بروكنجز، الدوحة ، ٢٠١١.

٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠١٢ ، ٢٠١٦ ، ابو ظبي ، ٢٠١٢ – ٢٠١٦ .

٧- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ظبي، ٢٠١٦.

٨- قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على الموقع www.worldbank.org

٩- كريس فوسوليونيكيزوميرديجك، الابتكار في مجال الخدمات التجريبية، ورقة ابحاث متنوعة رقم (٩)، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٧.

١٠-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.

١١-مجلس التخطيط، الحسابات القومية في دولة قطر ١٩٨٠-٢٠٠٤، ادارة الاحصاء، دولة قطر، ٢٠٠٥.

١٢-مؤسسة ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادرات السلعية، الكويت، ٢٠١٦.

١٣-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٦.

ثانيا: المصادر الانكليزية:

1. Attaran, M., Industrial Diversity and Economic Performance in US Areas",Annuals of Regional Science, xx (1987).
2. Eric Moor, Measuring Economic Diversification, Oregon Employment Department, 2001.
3. John E. Wagner, Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion, The Journal of Regional Analysis &Policy,30(2), 2000.
4. Malizia, E.E. & S. Ke., The influence of economic diversity on unemployment and stability, Journal of Regional Science, 33(2), 1993,.
5. State of Hawaii, Measuring Economic Diversification in Hawaii, Research and Economic Analysis Division, 2008.
6. World Bank Group , Doing Business 2016.
7. World Economic Forum , The Gl0bal Competitiveness Report 2015-2016.